

مع إمكان الانقلاب في نفسه **فان قلت** لاجابة لنا في حصول الجزم بما في نفس الامر الى الجزم بانتفاء وجود ذلك السبب بل كيف في حصول الجزم بما في نفس الامر بانتفاء ذلك السبب في نفس الامر **فاجواب** ان الحسن الذي شهد بما في نفس الامر لم يصار اليه مما بالغلط كان عدم غلظه في نفس الامر غير كاف في حصول الجزم بما في نفس الامر بل لا بد في حصول الجزم بما في نفس الامر من الجزم بعدم غلظه في نفس الامر ولا يتحقق الجزم بعدم غلظه الا اذا اجزم بانتفاء سبب الغلط في نفس الامر وحيث حصل الجزم بما في نفس الامر ثبت مدعا نا وهو المطلوب اذ المطلوب بهذا الرد وبما بعده من الرد بين الاليتين ثبوت مدعا نا وهو لا يتقدح فيه عدم تسليم السوفسطائية انتفاء جميع اسباب الغلط وليس المطلوب بهذا الرد وبما بعده الزام السوفسطائية بالجزم بما في نفس الامر اذ الرد المذكور لا يلزمه بالجزم بما في نفس الامر انهم لا يسلبون انتفاء جميع اسباب الغلط لان جزم البعض بما في نفس الامر دون البعض يوجب التحيز والشك وهو ما ذهب اليه اللاادرية وعدم الجزم بما في نفس الامر فرجع الى الجزم بعدم ثبوت ذلك في نفس الامر لا في الاصل في ما لم يؤول دليل على ثبوته وهو ما ذهب اليه الغناوية والعددية وظهر من هذا التقريران الحسن بوثوبه حيث اجزم بانتفاء اسباب غلظه فقوله الفلاسفة انه لا يوثق به ويظلمون ذلك غير مسلم وظهر منه ايضا ان الجزم بثبوت الحسن ثابت

في نفس الامر العقل بواسطة ادراك الحسن لكن التحقيق على مذهب الحكما ان الجزم بذلك النفس بواسطة ادراك الحسن كقولنا **قوله** والاختلاف في البدئية اجواب عن القدح في البدئية اي والاختلاف العصلا الواقع في ثبوت الحقيقة البدئية في نفس الامر وعدم ثبوتها فيه وقوله لعدم الالف اي الاختلاف الكائن لعدم الالف بتلك الحقيقة البدئية اي لكونها غير ما لو فطن انكرها وقال بعدم ثبوتها في نفس الامر وفي العبارة حذف اي وجوده اي الالف بالنسبة لمن اعترف بها وقال بثبوتها في نفس الامر فالمكروه انكرها لعدم لالفه بها والمعترف بها اعترف بها لا لالفه بها نعم ان اريد بالاختلاف في البدئية المخالف فيه لم يكن في الكلام حذف شي **قوله** والاختلاف في التصور اي او تحقا في تصور تلك الحقيقة البدئية تكون الواحد عشرين المائة وحقا التصورا ما لقصورا الذي بين واما لعدم الخطار تلك الحقيقة واما لغير ذلك وفي العبارة حذف اي وعدم حقا التصورا والاختلاف فيقولين وكل قول له علة وعلة المنكر حقا التصور وعلة المنبت اقتضاح التصور اللهم الا ان يزيد بالاختلاف المخالف فلا حاجة الى الحذف **قوله** لا يثبت البداهة اي بداهة الحقيقة المختلف فيها وفيه ان السوفسطائية لكثر يدعوا فيها سبق منفاة الاختلاف للبداهة حتى يرد عليهم بعدم المنفاة واما ادعاء ان الاختلاف يثبت الجزم بثبوت تلك الحقيقة البدئية في نفس الامر

ين

